

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

من الفقهاء من كونه مضموناً على المشتري، مع أن الحمل غير مضمون في البيع الصحيح بناءً على أنه للبائع. 4 - ويمكن النقص أيضاً بالشركة الفاسدة بناءً على أنه لا يجوز التصرف بها فأخذ المال المشترك حينئذ عدواناً موجب للضمان ([2244]). 5 - وقال الشيخ الأنصاري (قدس سره): ثم إن المتبادر من اقتضاء الصحيح للضمان اقتضاؤه له بنفسه، فلو اقتضاه الشرط المتحقق في ضمن العقد الصحيح ففي الضمان بالفساد من هذا الفرد المشروط فيه الضمان تمسكاً بهذه القاعدة إشكال ([2245]).